نقابة المهن النفسية
بين الزواج الشرعي والزواج العرفي

أيمن عامر (*)

الملخص

يتناول المقال الراهن محاولة للإجابة عن سؤالين رئيسيين أولهما: لماذا نحن في حاجة ملحة الآن لإنشاء نقابة للمهن النفسية. وثانيهما: كيف السبيل إلى ذلك؟ ويركز المقال في الإجابة عن السؤال الأول على خمسة أسباب ملحة لإنشاء هذه النقابة، أولها: اتساع مجالات علم النفس وتطبيقاته، بحيث أصبحنا الآن بصدد ما يمكن تسميته بـــ "علوم النفس" وليس بصدد "علم نفس" واحد، وهو ما يعني تعدد مجالات الخريجين وانتشارهم في مختلف الهيئات والمؤسسات المهنية، وثانيها: الزيادة المطردة في عدد أقسام علم النفس وخريجيها، وثالثها: التوسع الملحوظ في حاجة المجتمع للسيكولوجيين وتطبيقات علم النفس في مختلف المجالات الحياتية والمهنية. ورابعها تعلق بما أسمينا أزمة هوية تخصص علم النفس في مصر، فأسهمت عدة عوامل مستحدثة في تشويه الصورة الذهنية عن الأخصائي النفسي مجتمعيًا، وأصبحت تهدد الهوية العلمية للأخصائي النفسي، وحقه في إنشاء نقابته والتي منها: ظهور دخلاء على المهنة، أربكوا الصورة المهنية للأخصائي النفسي وأضافوا تداخلا أضيف لاختلاط موجود بالفعل لدى العامة، حول دور الأخصائي النفسي في تقاطعه مع دور التخصصات المتقاطعة معه (مثل الأخصائي الاجتماعي والأخصائي التربوي فضلا عن الطبيب النفسي، والمشتغلين في مجال الإعاقة). ومما عقد من أزمة الهوية نظرة أغلب الخريجين الي أنفسهم بوصفهم معالجين نفسيين مع تهميش دورهم ونشاطهم في باقي تخصصات علم النفس، أما خامس هذه الأمور فيتعلق باختلاط الموقف في الأذهان فيما يتصل بنوعية النقابات وأهداف كل منها، فاختلط في الأذهان دور النقابات المهنية مقابل النقابات العمالية مقابل النقابات الخاصة وهو ما عرقل جهود إنشاء النقابة المهنية. أما الجزء الثاني من المقال، فتركز على الإجابة عن السؤال كيف السبيل

(*) رئيس قسم علم النفس، كلية الآداب– جامعة القاهرة. ورئيس مجلس ادارة رابطة الأخصائيين النفسيين – للمراسلات ايميل :ayamercu@gmail.com

الي تحقيق حلم إنشاء النقابة وقد تمركزت الإجابة في استعراض الجهود التي بذلت حديثًا في هذا الصدد التي تمركزت على مسارات ثلاثة شملت ١-محاولة تعديل الاتجاهات المغلوطة عن علم النفس ٢- محاولة إعادة رسم خطوط العلاقات بين علم النفس وباقي التخصصات المتقاطعة معه، وتوضيح حدودها. ٣- التحرك الفعلي إلى استكمال الجهود والإجراءات العملية لإنشاء النقابة. والمقال في مجمله يحاول أن يلقي الضوء على المشكلة المختلطة في الأذهان والتي تتعلق بمستوى الاعتراف المجتمعي بالهوية المستقلة لعلم النفس فللأسف لم يصاحب تزايد اهتمام المجتمع بعلم النفس وإدراكه لأهمية هذا التخصص الدقيق، والوعي مهنيا بتمايزه عن المهن المتقاطعة معه، لم يصاحب ذلك اعترافا شرعيا موثقا بعلم النفس، بل أنشأت كل الجهات المتقاطعة مع علم النفس نقاباتها، وأصبح لها مؤسساتها النقابية التي تحميها وترعاها، ومع ذلك ظلت هي نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر، تعارض أو تعرقل أو تزاحم إنشاء النقابة. وهو ما جعل الأمر يبدو ظاهريا بأن المجتمع المهني قد حلل الزواج العرفي من علم النفس وحرم الزواج الشرعي منه. والإعلان المعلن بأحقيته في إنشاء نقابته.

الكلمات المفتاحية: نقابة المهن النفسية، دور الأخصائي النفسي، النقابات المهنية، النقابات العمالية.

Psychological Professions Syndicate Between Legal Marriage and Customary Marriage

Aymen Amer (*)

The present article deals with an attempt to answer two main questions: the first: why we are in urgent need now to establish a union for psychological professions. The second: how to do that? In answering the first question, the article focuses on five urgent reasons for establishing this union, the first of which is: the expansion of the fields of psychology and its applications, so that we are now in the process of what can be called "psychology" and not about a single "psychology", which means the multiplicity of fields of graduates and their spread. In various professional bodies and institutions, the second: the steady increase in the number of psychology departments and their graduates, and the third: the remarkable expansion in society's need for psychologists and the applications of psychology in

(*) Head of the Department of Psychology, Faculty of Arts, Cairo University. Chairman of the Board of Directors of the Association of Psychologists

various life and professional fields. The fourth relates to what we called the identity crisis of the psychology specialty in Egypt. Several new factors contributed to distorting the mental image of the psychologist in the community, and it threatened the scientific identity of the psychologist, and his right to establish his union, including: the appearance of intruders on the profession, confusing the professional image of the psychologist and added An overlap added to an existing confusion in the public, about the role of the psychologist in his intersection with the role of intersecting disciplines (such as the social worker and the educational specialist as well as the psychiatrist, and those working in the field of disability). What complicated the identity crisis was the view of most graduates of themselves as psychotherapists, with the marginalization of their role and activity in the rest of the psychology disciplines. Private unions, which hampered efforts to establish a professional union. As for the second part of the article, it focuses on answering the question how to achieve the dream of establishing the union. The answer centered on a review of the recent efforts made in this regard, which focused on three tracks, including 1- Attempting to modify false trends about psychology 2- Attempting to redraw Lines of relations between psychology and the rest of the disciplines that intersect with it, and clarify their limits. 3- Actual move to complete the efforts and practical procedures for establishing the union. The article in its entirety attempts to shed light on the mixed problem in the minds, which is related to the level of societal recognition of the independent identity of psychology. Unfortunately, this was not accompanied by the increasing interest of society in psychology and its awareness of the importance of this precise specialization, and the professional awareness of its differentiation from the professions intersecting with it, was not accompanied by a legitimate, documented recognition of science Rather, all parties intersecting with psychology have established their unions, and have their own syndicate institutions that protect and nurture them, yet they themselves remain directly or indirectly, opposing, obstructing or competing with the establishment of the union. Which made it seem superficial that the professional community had analyzed customary marriage from psychology and prohibited legal marriage from it. And the declared declaration of his right to establish his union.

Keywords: Psychological Professions Syndicate, The Role of the Psychologist, Professional syndicates, Labo syndicates

مقدمـــــــــــة:

أول ما يتبادر إلى الذهن حين نتحدث عن نقابة للمهن النفسية هو محاولة الإجابة عن السؤال: لماذا؟ أي لماذا نحن في حاجة إلى نقابة للمهن النفسية؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤالٌ أكثر تفصيلًا وهو لماذا الآن تزداد الحاجة إلى وجود النقابة؟ متي فرغنا من السؤال الأول سيبرز أمامنا السؤال الثاني كيف؟ أي كيف السبيل إلى تحقيق ذلك؟ وما الذي يعوق بلوغ هذا الهدف المأمول؟ وما الجهود التي بذلت وتلك التي تبذل من أجل التقدم في اتجاه تحقيق هذا الهدف؟ والمقال الراهن هو محاولة موجزة للإجابة عن هذين السؤالين المتشعبين في ضوء الجهود الحديثة التي تمت في هذا الصدد.

لماذا نقابة للمهن النفسية

ملخص الإجابة عن السؤال لماذا؟ يكمن في تاريخ هذا السؤال، فعمر الحلم بإنشاء نقابة للمهن النفسية من عمر استقلال علم النفس عن الفلسفة، ومن عمر إنشاء أقسام علم النفس بالجامعات المصرية. فعبر أكثر من ستين عامًا ويطالب السيكولوجيون بتنظيم شئونهم المهنية بأنفسهم، في ضوء رؤاهم الخاصة، وفي ضوء آمال أصحاب المهنة من الاختصاصيين النفسيين.

أما لماذا الآن؟ فمكمنه في أن هذا المطلب، وإن كان مطلبًا مأمولًا في مرحلة سابقة، فقد أصبح الآن مطلبًا ملحًا نتيجة تدخل عوامل عديدة، نُذكِّر ببعضها في النقاط التالية:

أولا: الزيادة المطردة في أقسام علم النفس وخريجيه: حيث حدثت طفرة كبيرة، وزيادة مطردة في عدد أقسام علم النفس بالكليات والجامعات المصرية، وبصورة فارقة، وهو ما صاحبه بالطبع زيادة في عدد الخريجين من أقسام علم النفس المتعددة، سواء من كليات الآداب أو من غيرها من الكليات المناظرة أو المتقاطعة معه. وهو ما يرصده حسين

عبد القادر♦ بقوله:

> **أصبحت أقسام علم النفس قاسمًا مشتركًا في جميع كليات الآداب منذ انفصال قسم علم النفس عن الفلسفة بكلية الآداب- جامعة القاهرة (١٩٧٣)، ليتوالى بعدها إنشاء أقسام علم النفس في الجامعات المصرية؛ إذ لم تعد هناك جامعة حكومية في مصرنا تخلو من قسم لعلم النفس بجميع كليات الآداب في كل الجامعات التي أصبحت اليوم تسع عشرة جامعة حكومية، فتتابعت دفعات خريجي قسم علم النفس بها حتى تجاوز أعداد الأخصائيين النفسيين ما يزيد على مئة ألف ويزيدون من المتخصصين في جميع المهن النفسية التي تحتاجها كل جنبات حياة الإنسان والمجتمع".**

ثانيًا: اتساع مجالات علم النفس وتطبيقاته: فقد تعددت تخصصات علم النفس الأساسية والبينية والتطبيقية (بحيث بلغت وفقا لتصنيف جمعية علم النفس الأمريكية أكثر من خمسين تخصصًا)، بحيث أصبحنا الآن بصدد ما يمكن تسميته بـــ "علوم النفس" وليس بصدد "علم نفس" واحد عام. وهو أمر حدث في علوم إنسانية عديدة موازية منذ اتساع آفاق الثورة العلمية التي سادت العالم بأجمعه. وبتزايد التخصصات تزايدت مجالات العمل، وتزايدت الحاجة إلى الاعتراف المهني بالمشتغلين بهذه المجالات.

ثالثا: توسع حاجة المجتمع إلى السيكولوجيين وإلى تطبيقات علم النفس: فحديثًا، حدثت طفرة كبيرة في درجة انتباه المجتمع إلى أهمية العلوم الإنسانية في حل مختلف مشكلاته. وكان على رأس هذه العلوم، العلم الذي يتقاطع مع كل تفاصيل الحياة اليومية للإنسان وهو ***علم النفس***،

♦ جميع الاستشهادات الواردة في النص الراهن مستمدة من المقالات التي أعدها نخبة من كبار أساتذة التخصص، استجابة إلى دعوة الرابطة لهم لكتابة مجموعة مقالات تبين تطبيقات علم النفس في خدمة المجتمع، التي ستنشر تالية لهذا العدد في ملف خاص بعنوان "علم نفس أم علوم نفس".

وصاحب ذلك اتساع الاهتمام بدور علم النفس في النهوض بمختلف مجالات الحياة، فتوسعت حاجة المجتمع إلى السيكولوجيين، مع اعتراف ضمني بالدور المتميز للاختصاصي النفسي في مختلف مناحي الحياة. سواء في المجال الإكلينيكي والصحي، أو الإرشادي والتأهيلي، أو الصناعي والإداري، أو العسكري والشرطي، أو الإبداعي والفني.. إلى آخر أوجه الحياة ومجالاتها. وصاحب ذلك على مستوى المؤسسات المجتمعية، تغير في الصورة الشائعة عن وظائف علم النفس وتطبيقاته، فدور علم النفس في المساهمة في تشخيص الأمراض النفسية وعلاجها لم يعد هو الدور الوحيد المتوقع من السيكولوجيين، بل أصبح لعلم النفس دور ملموس في مختلف التخصصات، ولم يعد مقصورا على المجال الإكلينيكي. ويرصد ذلك أساتذة التخصص بلغة متشابهة في فحواها، وإنْ اختلفوا في تعبيراتهم، فنجد حسين عبد القادر يقول:

"... بدأ عمل خريجي قسم علم النفس بمصلحة الكفاية الإنتاجية[1] منذ عام ١٩٥٦ لتتواصل ميادين العمل بعدها، ما بين مراكز بحثية ميدانية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) ووزارات ومؤسسات ومصانع وجمعيات أهلية وما أكثرها ليتأكد معها الدور والرسالة، وبخاصة مع اتساع رقعة الخريجين وأعدادهم.

١ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر... أنشأت الإدارة الحكومية الحديثة هيئة خاصة لتنظيم الجهاز الإداري الحكومي أسمته «ديوان الموظفين» كانت وظيفته الرئيسية تتلخص في انتقاء وتوزيع المتقدمين للعمل بالحكومة على الأسس العلمية المتطورة في العالم؛ فيما يعرف بالاختيار والتوجيه والتدريب المهني على أحدث ما وصل إليه العلم وأنفعه تحت مسمى «مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني» بصفته هيئة كبرى تتبع وزارة الصناعة، وتختص أساسا باختيار التلاميذ الحاصلين على شهادة الإعدادية العامة والراغبين في العمل بعد دراسة وتدريب لمدة ثلاث سنوات، دراسية وتدريبية، وملتحقين بعد اختيارهم مباشرة في مسابقة عامة، بوصفهم طلاب تدريب مهني يلتحقون بشركات تتعاقد معهم لمدة ثلاث سنوات (فرج طه).

ويشيد فرج طه بجهود الأساتذة الأوائل في هذا الصدد بقوله:

ومن الواجب علينا هنا أن نشير إلى الجهود المبدعة والرائدة التي بذلها أساتذتنا المرحومين السيد محمد خيري مرسي في مصلحة الكفاية الإنتاجية، واللواء سيد عبد الحميد مرسي وعماد الدين إسماعيل في القوات المسلحة، ولويس كامل مليكة وغيرهم كثير من الرواد من أساتذتنا وتلاميذهم الكرام.

أمَّا طريف شوقي فيعدد تلك الخدمات النفسية بمؤسسات أخرى مثل:

- ✓ **وزارة الدفاع: تعد وزارة الدفاع من أكثر الهيئات الحكومية اهتماما بالإفادة من الخدمة النفسية بأشكالها المتنوعة في المجالات المختلفة بالوزارة، سواء في مجال اختيار الطلاب الملتحقين بالكليات العسكرية، أو اختيار وتدريب القيادات بمختلف المستويات القيادية إيمانا منها أن حبات العرق في التدريب توفر قطرات الدم في أرض المعركة. ويتم ذلك من خلال ضباط نفسيين متخصصين من خريجي أقسام علم النفس بالجامعات المصرية بعد التحاقهم بالكلية الحربية ليحصلوا منها على دبلوم في العلوم العسكرية، وبذا يصبحون مؤهلين للخدمة في القوات المسلحة المصرية.**
- ✓ **وزارة الداخلية: هناك مجالات متنوعة داخل وزارة الداخلية يتم فيها توظيف الخدمة النفسية بصورة أساسية، ويتم ذلك بواسطة ضباط نفسيين متخصصين من خريجي أقسام علم النفس بالجامعات المصرية، سواء في مصلحة السجون، أو شرطة مكافحة جرائم الآداب، أو شئون المتغيبين عن أسرهم، أو في عمليات التدريب لطلاب كلية الشرطة، والضباط العاملين الملتحقين ببرامج الدبلوم والماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا والتدريب بأكاديمية الشرطة.**
- ✓ **وزارة التعليم العالي والعام: وذلك من خلال القيام بعمليات اختيار وإعداد القيادات الشابة، وخاصة فيما يتعلق ببناء الشخصية القيادية الفعالة القادرة على صنع مستقبل هذا الوطن، ووضعه في مصاف الأمم المتقدمة، فضلا عن تنمية المهارات القيادية للقيادات الأكاديمية، والإدارية الحالية بالوزارة.**

- ✓ **وزارة الشئون الاجتماعية: التي تركز على تنمية المهارات القيادية للعاملين في المجال التطوعي، وتكمن أهمية إعداد قيادات العمل التطوعي في أن عدد الجمعيات التطوعية في مصر أصبح يربو على الأربعين ألف جمعية؛ ومن ثم فإن اختيار تلك القيادات وتدريبها أصبح ذا أهمية خاصة لدورهم المحوري في عملية التنمية الاجتماعية.**
- ✓ **وزارة العدل: نظرا إلى الدور المحوري الذي يؤديه القضاة ووكلاء النائب العام في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي، من خلال ما يصدرونه من أحكام رادعة ضد مرتكبي الجرائم العامة والخاصة؛ لذا (نجد صورًا مختلفة من الاهتمام) بعملية اختيارهم وتدريبهم حتى تضمن المؤسسة تدني معدل الأخطاء الشخصية والمهنية في أثناء الممارسة العملية لمهامهم إلى الحد الأدنى، مثلما الحال في عمليات اختيار الطيارين التي تخضع لاختبارات وقياسات نفسية محكمة. وبطبيعة الحال يذخر علم النفس بالعديد من المقاييس والاختبارات النفسية وآليات التدريب المتطور الكفيلة ببلوغ تلك الغايات.**
- ✓ ويضيف محمود أبو النيل إلى تلك الهيئات:
- ✓ **هيئة الرقابة الإدارية: لقد أتت هيئة الرقابة الإدارية على رأس الهيئات التي التزمت باتّباع النظم والقواعد العلمية في علم النفس في اختيار الأعضاء العاملين بها وفقًا إلى أهم المتطلبات الرئيسية التي يجب توافرها في عضو هيئة الرقابة الإدارية من جوانب عقلية ونفسية وما إلى ذلك لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في أداء العمل.**
- ✓ **مجال البناء والتشييد: على مستوى العمل النفسي اهتمت هيئات البناء والتشييد بتكليف متخصصي علم النفس لتحديد القدرات العقلية وخصائص الشخصية المتطلبة لدى العاملين بقطاع البناء والتشييد.**

أما المجال الإكلينيكي والصحي: قلب التخصص وقاسمه المشترك فاستمر التقدم فيه واتسع بصورة ملحوظة، وانتشر في مختلف الجهات بعد زيادة مهارات الاختصاصيين النفسيين بتعدد خبرات النجاح، وهو ما تقره

سهير الغباشي بقولها:

> **إن الأخصائي النفسي المتمرس لديه (الآن) من التأهيل والتدريب والأدوات ذات الكفاءة القياسية، وأساليب وفنيات التدخل الوقائي، والعلاجي، والتأهيلي، والإرشادي ما يكفل له أداء أدوار مهمة في مجالات الصحة/المرض أو العجز الجسمي، ومنها إمكاناته لتقديم إسهامات غير تقليدية في مختلف أقسام الرعاية الصحية مثل أقسام طب ورعاية الأطفال، وأقسام رعاية الحالات الحرجة، وأقسام الجراحة وغيرها؛ ويستطيع أن يقدم إسهامات ذات دلالة في تحليل وتحسين نظم الرعاية الصحية، ورسم السياسة الصحية.**

رابعًا: أزمة الهوية وتهدد استقلالية التخصص: فتجمعت عدة عوامل متنوعة كادت أن تشوه مجتمعيًا الصورة الذهنية عن الأخصائي النفسي، وتراكمت متغيرات أخرى على نحو أصبح مهدد إلى الهوية العلمية للأخصائي النفسي، أولها أنَّه صاحب زيادة حاجة المجتمع للاختصاصيين النفسيين، زيادة في عدد من أطلق عليهم الدخلاء على المهنة الذين مارسوا دور السيكولوجي دون أي خلفية أكاديمية أو علمية أو تخصصية، ما أدى إلى تشويه في الصورة الذهنية عن علم النفس. فأصبح دور السيكولوجي دورا مختلطا في الصورة الذهنية لدى الجمهور العام، *فمرة* يختلط دوره مع دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس الحكومية، *ومرة ثانية* يختلط دوره مع دور الأخصائي النفسي التربوي (بل ويختلط أحيانًا مع دور مدرس مقرر علم النفس في المرحلة الثانوية)، ومرة *ثالثة* يختلط دوره مع الطبيب في مؤسسات الرعاية الصحية النفسية، ووصل الأمر إلى اختلاط دوره مع دور اختصاصي رعاية الشباب بالجامعات، ومع أخصائي التنمية البشرية في مجالات الصحة العامة. وهذا الخلط على نحو ما يشير إليه آباء المهنة لا يوجد له مثيل إلا في ثقافتنا العربية فقط، فلا مثيل له في الدول الأجنبية المتقدمة.

ورغم التوسع في حاجة المجتمع إلى السيكولوجيين ما زالت الصورة

الذهنية عن علم النفس تعاني من تشوه واضح لدى العامة، ما سمح باستغلال عديد من الفئات لهذه الصورة الذهنية المشوهة عن علم النفس، ما أدى إلى زيادة عدد الدخلاء على المهنة، فبين الحاجة المجتمعية للاختصاصيين النفسيين للمساعدة في التشخيص والعلاج، والإدارة والقيادة، وحل المشكلات وإدارة الأزمات، وتأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة إلخ. نفذ الدخلاء على المهنة من خلال التدرب على المهارات العامة المتطلبة للاختصاصي النفسي، ومارسوا المهنة بوصفهم سيكولوجيين محترفين، وهم في كثير من الأحيان يروجون -بقصد أو من دون قصد- لشعار أن علم النفس وكأنه أصبح "مهنة من لا مهنة له". وأخذ هذا عدة أوجه:

الوجه الأول لأزمة الهوية تعلقت بظهور الدخلاء على المهنة، واجتهدوا في تشويه الصورة الذهنية عن علم النفس بحيث صوروا دورهم _في إطار هذه الصورة الذهنية المغلوطة_ بأنه متشابه مع دور الأخصائي النفسي، ووقف على رأس هؤلاء المشتغلين في مجالات التنمية البشرية، وفي مجالات المهارات الحياتية (أوما يعرف بالكوتشنج)، وأيضا المشتغلون في مجالات علاج الإدمان (فيما يعرف بالمدمنين المجهولين وإقدامهم على فتح مراكز لعلاج الإدمان تحت عدة أنواع من الأغطية المهنية المغلوطة). ليس كل ما يقدمونه هؤلاء سيئًا، ولكن الشكل الذي يقدمون به لأنفسهم هو الضار بالتخصص، ويتعدى حدود الدور المنوط بهم القيام به.

الوجه الثاني: لأزمة الهوية هو تداخل أدوار العاملين بالمهن النفسية. ففي الآونة الأخيرة، تنوعت المصادر التي تضخها الآلة السيكولوجية العملاقة، فظهر خريجون سيكولوجيون من غير أقسام علم النفس بكليات الآداب، وأصبح هناك أقسام مناظرة لعلم النفس بكليات أخرى تباينت صور الاعتراف بهم بوصفهم اختصاصيين نفسيين متخصصين في المجلات النوعية لعلم النفس، منهم:

- **خريجو برامج علم النفس بالتعليم المفتوح:** وهؤلاء أصبحوا في موقف غير واضح المعالم فعندما يطالبون بحقوقهم بوصفهم خريجين من أقسام علم النفس بكليات الآداب أو ما يناظرها، يجدون من يقول لهم إنَّهم منقوصو الخبرة التطبيقية، وأنَّ التعليم المفتوح ليس مناظرًا للتعليم النظامي سواء على مستوى المحتوى، أو على مستوى الهدف منه، أو على مستوى المهارات الأكاديمية والتطبيقية والمهارية المقدمة عبره. وأصبح هؤلاء بين قوسين دائمًا، فيتأرجح مستقبلهم بين قول الجهات الحكومية –من جهة– إنَّ التعليم المفتوح خرج عن إطار المسار الذي أُنشئ من أجله، وبين اعتراف بعض الجامعات بهم وإتاحة الفرصة لهم لاستكمال دراساتهم العليا والحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه. ومثل عددهم في حد ذاته وجهًا آخر للمشكلة في معادلة الإتقان والمهارة. وزاد الموقف تعقيدًا أن بعض الجامعات تعتني عناية كبيرة بخريجيها من طلاب التعليم المفتوح، وتتشابه مقرراتها مع مقررات التعليم النظامي، في حين تعاملت جامعات أخرى مع هذا النوع من التعليم باستخفاف شديد، ولم تقدم لهم الحد الأدنى من التعليم المقدم في أقسام التعليم النظامي بها.
- **خريجو كليات التربية**، وينقسم هؤلاء إلى فئتين:

✓ **خريجو الصحة النفسية**، وهؤلاء الشهادة الجامعية الأولى لهم قد تكون في العلوم الطبيعية (كالكيمياء أو الفيزياء).. ولكنهم يحصلون بعد ذلك على دبلومات الدراسات العليا في الصحة النفسية، وكثير منهم أكمل دراسته بحصوله على الماجستير والدكتوراه في الصحة النفسية. وإزاء ذلك يطالبون بالحصول على حقوقهم في مزاولة مهنة المعالج النفسي وممارسة كامل ما يتطلبه هذا الدور.

✓ **خريجو كليات التربية، من خريجي أقسام علم النفس**، وهؤلاء مقرراتهم الدراسية في المرحلة الجامعية تتشابه إلى حدٍّ كبير مع مقررات كليات الآداب، ولكن المشكلة في مدى الاعتراف بحقوقهم في

ممارسة المهنة إكلينيكيًّا والسؤال الذي يواجههم دائما هل أقسامهم التربوية كان الهدف من إنشائها خدمة المجال التربوي أم تقديم الخدمة الصحية العامة والتقدم للعلاج النفسي كذلك، وهل هم أخصائيون نفسيون؟ ومما يصعب من أمر أولئك وهؤلاء أن كثيرا من الأساتذة البارزين في مجال علم النفس (عند نشأته) كانوا من خريجي كليات التربية، والذين لهم أيادي بيضاء على التخصص ونشر الثقافة النفسية.

- **خريجو البرامج الخاصة (برامج الساعات المعتمدة)**: وهؤلاء يلتحقون ببرامج خاصة في علم النفس، تحت مسميات نوعية (مثل برنامج علم النفس الإكلينيكي) ولأن هذه البرامج في مراحلها الأولى فإعداد خريجيها علميا في بعض الجامعات ما زال يثير تساؤلات وتشككات في مهاراتهم ودرجة مساواتهم بالطلاب الانتظاميين. إلى جانب ما يثار عن كون هذا النوع من التعليم لا يوجد له نظير معتاد في العالم (كأن ينشأ تخصص موازٍ لعلم النفس يسمى بعلم النفس الإكلينيكي مثلا).

كل هذه الأدوار المتشابهة أصبحت في حاجة إلى من ينظمها ويوضح جوانب التمايز بينها، بحيث لا تصبح أدوات لتفكيك البناء الداخلي للتخصص، وطمس هويته.

الوجه الثالث لحالة تشوه الهوية تأتي هذه المرة من داخل التخصص نفسه، حيث نظرة أغلب الخريجين إلى أنفسهم بوصفهم معالجين نفسيين في الأساس، وأن آمالهم الكبرى من الالتحاق بعلم النفس هو أن يصبح الخريج معالجا نفسيًّا، وكأن تخصص علم النفس لا ينجب سوى المعالجين النفسيين.

ويرصد أحمد خيري هذه الصورة ويقر بها بوصفها أصبحت شبه حقيقة واقعية بقوله:

"..... من اللافت إلى النظر أن الميل إلى التخصص والعمل في المجال الإكلينيكي كان ولا يزال هو أكثر المجالات جاذبية لطلاب علم النفس وخريجيه، والذي يتابع ما يجري في هذا المجال سوف يلاحظ ما يلي:

أولًا: ازدياد أعداد الخريجين وتوجه معظمهم إلى التخصص في المجال الإكلينيكي.

ثانيًا: ازدياد أعداد الحاصلين على دبلومة علم النفس الإكلينيكي في كليات الآداب ودبلوم التربية الخاصة في كليات التربية.

ثالثًا: تضاعفت أعداد المسجلين لدرجة الماجستير والدكتوراه في كليات الآداب والتربية.

رابعًا الإقبال على دورات العلاج والإرشاد النفسي بالجامعات الحكومية والخاصة وكذا المراكز الأهلية.

خامسًا: تضاعف أعداد المراكز التي تختص بالتدريب في المجال الإكلينيكي.

سادسًا: قيام مراكز للخدمة النفسية والإرشاد النفسي في معظم الجامعات.

سابعًا: غلبة الأبحاث الإكلينيكية على غيرها في المجالات النفسية التي تصدر في مصر والعالم العربي.

ثامنًا: الانتشار الإعلامي للمعالجين النفسيين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

وأبرز ما نجد لتجليات ذلك يبينه التحاق أغلب الطلاب إلى مجال علم النفس الإكلينيكي، وسعي البعض الآخر إلى تغيير مساره ليتحول إلى المجال الإكلينيكي، فضلًا عن سعي الأقسام العلمية إلى وضع برامج خاصة "لعلم نفس موازٍ" وهو علم النفس الإكلينيكي. وهذا الأمر بقدر ما أفاد علم النفس من خلال دعم الصورة الذهنية المجتمعية عن الأخصائي النفسي ودوره في مجال الصحة، بقدر ما أضر بالتخصص من نواحٍ أخرى كثيرة وذلك لعدة أمور. فأدى ذلك إلى ربط علم النفس بالمرض من ناحية، وعدم إتاحة الفرصة الكافية للتخصصات الأخرى في علم النفس –من ناحية ثانية– لتنمية تخصصها بالشكل المتناسب مع دورها المُدرك في المجتمع (مثل علم النفس الصناعي أو التربوي أو الإبداعي)، وعدم إتاحة الفرصة الكافية أيضا لتلقي

الدعم المجتمعي الكافي لدورها، وفهم الأدوار المتباينة لعلم النفس. إلى حد أن بعض المراكز والمؤسسات المهتمة بتطبيقات علم النفس في المجالات غير الصحية أصبحت تغير من اسمها تجنبا لذكر كلمة نفسية في عنوانها لما قد ينطوي عليه ذلك من دلالات مرضية[1]. أيضا إنشاء أقسام ودبلومات إكلينيكية في أقسام وجامعات من دون وجود كوادر تدريسية مهيئة بالشكل الكافي لإعداد خريجين أكفاء في هذا المجال، وهو ما أصبح يمثل خطرًا على مستقبل المهنة، وعلى درجة احترافية العاملين بها، وأصبح يهدد الصورة الذهنية عن الأخصائي النفسي بمقارنته بالطبيب المتخصص من ناحية وبالمشتغلين بالتنمية البشرية من ناحية أخرى[2].

خامسًا: اختلاط الموقف في الأذهان فيما يتصل بنوعية النقابات وأهداف كل منها، فهناك النقابات المهنية مقابل النقابات العمالية مقابل النقابات المستقلة، وهنا استقطبت كل نوعية من النقابات جمهور من السيكولوجيين (وغيرهم)، وأصبحت هذه النقابات وكأنَّها في وضع تنافسي رغم أن كل نوعية من هذه النقابات لها أهدافها ومسئولياتها المختلفة بعضها عن بعض [انظر جدول (١) بملحق المقال للتمييز بين أنواع النقابات].

١- غير مركز الشئون النفسية بالقوات المسلحة اسمه من مركز الشئون النفسية إلى مركز التنمية البشرية والسلوكية.

٢- عندما قدم كاتب هذا المقال مشروعًا بإنشاء دبلوم لدراسات الإبداع وتطبيقاته، اعترضت بعض الجهات الإدارية العليا على المشروع متسائلة ما علاقة علم النفس بالإبداع؟ ولولا وجود عدد آخر من الواعين بالأمر لما تم تمرير مشروع الدبلوم (ولما وصل إلى تخريج الدفعة السادسة منه إلى الآن).

وفي مجلس الشعب في أثناء مناقشة كاتب المقال لبعض أعضاء مجلس الشعب في أمر إنشاء النقابة، ما كان من اثنين من الأعضاء إلا أن يشهروا في وجهه عبارة.. آه أنتم عايزين تنشئوا نقابة عشان تعملوا دكاكين ومراكز للتنمية البشرية وعلاج الناس لتزيدوا من أموالكم.

وإذا انتقلنا من **السؤال الأول لماذا نقابة للمهن النفسية؟ إلى السؤال الثاني كيف السبيل إلى تحقيق هذا الهدف المنشود**، سنجد أن الجهود التي بذلت في الماضي من ناحية، وتلك التي بذلتها اللجنة التأسيسية لمشروع النقابة في حلتها الجديدة من ناحية ثانية، تمركزت في عدة محاور كبرى، وتشعبت في عدة مسارات متعددة، تعلق أولها، بمحاولات تعديل اتجاهات المجتمع نحو دور علم النفس ووظائفه، وتعلق ثانيها، بمحاولة حل المشكلات العالقة المرتبطة بتقاطع تخصص علم النفس مع التخصصات الأخرى مثل الطب النفسي، وعلم الاجتماع والتربية، وثالثها تعلق باتخاذ خطوات إجرائية في اتجاه إنشاء نقابة للمهن النفسية.

فيما يتصل **بالمحور الأول** المتعلق بتعديل الاتجاهات، اتخذت اللجنة إزاء هذا المحور عدة مسارات منها:

١- **محاولة تغيير الاتجاهات المغلوطة عن علم النفس**، وتعديل الصورة الذهنية المتصلبة التي شكلها التصور الشعبي الدارج عن هذا التخصص الدقيق التي تحصر دور علم النفس في التشخيص والعلاج والتعامل مع المرضى. وذلك بتوضيح إسهامات علم النفس في باقي المجالات المهنية والتطبيقية، كدور علم النفس في محاكم الأسرة، وفي مؤسسات الكفاية الإنتاجية، وغير ذلك من مجالات.

٢- **التمييز بين ما يقوم به الممارسون للتنمية البشرية وتنمية المهارات الحياتية (الكوتشنج) وبين التخصص العلمي الدقيق لعلم النفس.**

حيث السعي إلى التوضيح العمدي في وسائل الإعلام للفرق بين علم النفس كتخصص علمي دقيق، والممارسات غير العلمية من القائمين على التنمية البشرية، مع رفض تقديم الدورات التدريبية لغير المتخصصين في محاولة لنزع الشرعية الزائفة التي يرتديها هؤلاء الممارسون غير المتخصصين بادعاء تلقيهم لدورات متخصصة في

علم النفس، مع التوصية بعدم الاستعانة بهم في مجالات التدريب.

٣- محاولة التأثير في مواقف أساتذة التخصص المعاكسة لإنشاء النقابة.

فاتخذ أساتذة التخصص عدة مواقف متباينة بشأن مشروع النقابة

- ✓ فهناك من اعتبر المشروع أمرا خاصًا برابطة الأخصائيين النفسيين والجمعيات المشاركة معها، وبلجنة مشروع النقابة.
- ✓ وهناك من قاوم الفكرة خشية أن تقع النقابة في أيدي أشخاص غير أكفاء، ليستخدموا النقابة _متى أُنشئت_ في تقنين إجراءات سيئة السمعة أكاديميًّا ومهنيًا بدلا من أن يعلوا من القيم العليا، ومن أن يحققوا الأهداف النبيلة للنقابة.
- ✓ وهناك من يقاوم الفكرة لاعتقاده أن أمور الصحة في أيدي الأطباء أفضل لأنهم الأجدر على إدارتها، وأن خريجي الأقسام العلمية من كلية الآداب ليسوا مؤهلين لذلك.
- ✓ وهناك من لهم مصالح فعلية من إبقاء الوضع على ما هو عليه، فلا يرغبون في نقابة تراقب سلوكهم، وتحد من حريتهم.
- ✓ وهناك الغاضبون من التخصصات المرتبطة بعلم النفس، وشعورهم أن ليس لهم مكان في هذه النقابة فسعوا إلى إنشاء نقابات عمالية وإعطاء انطباع بأنها نقابات مهنية.
- ✓ وهناك الفئة الأغلب وهم غير المكترثين، وغير المهتمين بالأمر برمته، وليس لديهم الدافعية لفعل أي شيء. والاكتفاء بما هو متاح وموجود.

وإزاء اتجاهات أولئك وهؤلاء انصبت الجهود على توضيح الأمر لهم، واجتذاب الأساتذة المؤمنين بالفكرة، ودعوة هؤلاء للكتابة عن إنجازات علم النفس التطبيقية خلال النصف قرن الماضي (وهو موضوع العدد القادم من

المجلة الذي اقتبسنا عددًا من فقراته في الصفحات السابقة).

وفيما يتصل بالمحور الثاني والمتعلق بمحاولة إعادة توضيح العلاقة بين علم النفس وباقي التخصصات المتقاطعة معه: وعلى رأسها العلاقة القائمة بين الأخصائي النفسي من ناحية، وكل من الطبيب النفسي، والأخصائي الاجتماعي، والأخصائي التربوي. بذلت ولا زالت تبذل محاولات وطيدة لرأب الصدع الذي يظهر ويختفي على وتيرة غير مستقرة.

فالاحتكاكات المهنية بين تخصصات علم النفس والطب النفسي مثلًا لها جذور بعيدة، وتاريخها من تاريخ إصدار قانون مزاولة المهنة لغير الأطباء. التي يلخصها أحمد خيري حافظ بقوله:

> **... عبر سجال طويل بين أطباء وزارة الصحة والأخصائيين النفسيين ممثلة في رابطة المهن النفسية (أو المشهرة باسم رابطة المعالجين النفسيين (الجامعيين غير الأطباء) أصدرت وزارة الصحة قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ لتنظيم مهنة العلاج النفسي وصدرته بعدم الجواز لأي شخص بمزاولة مهنة العلاج النفسي ما لم يكن مرخصًا له من وزارة الصحة العمومية. وحددت الفئات التي يحق لها التقدم مساوية بين الأطباء والأخصائيين النفسيين كما حددت شروط الحصول على الترخيص لهذه الفئات. وكان أبرز ما في هذا القانون تشكيل لجنة التراخيص التي تضم عددا متساويا ما بين الأطباء وأساتذة علم النفس العاملين في المجال الإكلينيكي... لم ينته السجال بين الأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين عند صدور قانون تنظيم مهنة العلاج النفسي رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦، بل استمر هذا السجال متخذا عدة أشكال... ولا تزال الحساسية بين الطرفين (الطبيب النفسي والأخصائي النفسي) تتخذ أشكالًا مختلفة رغم ضغوط حدة الصراع ومجالات التعاون المشترك في التدريس والعلاج والمؤتمرات فلا يخلو قسم علم النفس من اعتماده على أساتذة الطب النفسي كما لا يخلو قسم طب نفسي من الاستعانة بأساتذة علم النفس.**

أما **الاحتكاكات المهنية بين الأخصائي النفسي والأخصائي الاجتماعي،** فلها مظهران كبيران أولهما: مقاومة نقابة الاجتماعيين إنشاء نقابة للمهن النفسية بادعاء أنَّ الأخصائيين النفسيين أعضاء مدرجون ضمن نقابة الاجتماعيين، ومِن ثَمَّ لا يجوز لهم إنشاء نقابة منفصلة⇐. وهذا الادعاء له ملابسات خاصة، إذ أُنشئت نقابة الاجتماعيين دون ذكر للأخصائيين النفسيين، فلم يكن هناك خريجون لعلم النفس وقت إنشاء النقابة، لعدم وجود أقسام مستقلة لعلم النفس في ذلك الحين، وبعد سنة من هذا التاريخ تم إدخال تعديلين على قانون نقابة الاجتماعيين بإضافة عبارة تخص الأخصائيين النفسيين في مادتين من القانون، وعليه اعتبر الاجتماعيون أن الأخصائيين النفسيين ضمن نقابتهم. ورغم اختلاف مجالات العمل الحالية بين الأخصائي النفسي والأخصائي الاجتماعي وما حدث من تطور في التخصص زود الفجوة بين علم النفس وعلم الاجتماع.. بإنشاء أقسام علم النفس مستقلة عن الاجتماع والفلسفة، وتشعبت أعمال وأدوار الأخصائي النفسي.

ومع ذلك ما زال الاجتماعيون رافضون لانفصال السيكولوجيين عن نقابتهم، خاصة الفئة التي انضمت بالفعل للنقابة. والمظهر الثاني لهذا الاحتكاك، مرتبط بالمظهر الأول، وهو أن علم النفس ظل لمدة طويلة تحت الإشراف الإداري للاجتماعيين، ففي وزارة التربية والتعليم ظلَّ علم النفس تحت عباءة الاجتماعيين، وسيطر الأخصائي الاجتماعي من ناحية والتربوي من ناحية ثانية على النشاطات الخاصة بالسيكولوجيين. إلى أن نجح عدد من الأساتذة الكبار (أ.د. عبد الحليم محمود السيد وأ.د. زين العابدين درويش)

⇐ كان علم النفس والاجتماع قسمًا واحدًا في جامعة عين شمس قبل أن ينفصلا إلى قسمين مستقلين، وكان علم النفس والفلسفة قسمًا واحدًا في جامعة القاهرة (قبل أن يفصلهما د. مصطفى سويف بوصفهما قسمين مستقلين في عام ١٩٧٣).

بفض هذا التشابك بإنشاء ما يسمى بالخدمة النفسية بالمدارس♦، وأُنشئ عندئذ توصيفٌ لمهنة السيكولوجي في المدارس (انظر مقال شحاتة زيدان في ملحق ٣). أما في وزارة الصحة، فالموقف ظل أكثر سوءا حيث يغيب توصيف مهنة الأخصائي النفسي، ويقاوم الاجتماعيون ظهور مثل هذا التوصيف الذي يسمح بوجود توصيف وظيفي للأخصائي النفسي بصفتها مهنة مستقلة عن الاجتماعيين.. والأمر يسوء أكثر وأكثر متى تحركنا في المجالات الأخرى لعلم النفس.

أما الاحتكاكات المهنية بين الأخصائي النفسي من خريجي كلية الآداب والمناظر له من خريجي كلية التربية، فهو أمر مركب، بل شديد التركيب، وهو امر له وجهان أيضًا. فقانون مزاولة المهنة يسمح في الأساس لخريجي كلية الآداب فقط بمزاولة العلاج النفسي- بعد استكمال عدة متطلبات تتعلق بمزاولة المهنة- ولا يسمح في المقابل بمزاولة المهنة لخريجي أقسام علم النفس من كلية التربية على اعتبار أن خريج تربية مؤهل للعمل تربويًّا في مجال التربية والتعليم.

♦ استجاب الأستاذ الدكتور فتحي سرور -وزير التربية والتعليم آنذاك- إلى ما قدمه أ.د. عبد الحليم محمود السيد، وأ.د. زين العابدين درويش - بتشكيل لجنة استشارية للخدمة النفسية المدرسية تكونت من عدد من أساتذة علم النفس والتربية الكبار. وتكفلت اللجنة بعقد مسابقة لاختيار عدد من الأخصائيين النفسيين خريجي أقسام علم النفس بكليات الآداب على أن يتم ذلك بشكل تجريبي في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١، واُختيرت ثلاث مدارس لإجراء التجربة عليها، واُختْير كذلك ثمانية أخصائيين نفسيين عبر مسابقة تقدم إليها ١٤٠٠ خريج من كليات الآداب، وذلك تنفيذاً للقرار الوزاري رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن تعيين أخصائيين نفسيين من خريجي أقسام علم النفس لمزاولة الخدمة النفسية بالمدارس. وبعد انتهاء عامين دراسيين ١٩٩١/١٩٩٢، ١٩٩٢/١٩٩٣، تم تعميم الخدمة النفسية وتوسعت أنشطتها وتم إنشاء مكتب مستقل للخدمة النفسية يشغله مستشار يوازي في الوظيفة مستشار التربية الاجتماعية إلَّا أن الوظيفة استثمرت لمادة علم النفس بالإضافة للخدمة النفسية بعد انفصال علم النفس عن مستشار المواد الفلسفية. بعد ذلك تم تعميم الخدمة وأصبح لها كوادرها (انظر مقال شحاتة زيدان في ملحق ٣).

من ناحية أخرى، تسمح كليات التربية لخريجيها بصرف النظر عن الشهادة الأساسية لهذا الخريج بأن يلتحق بدبلوم للصحة النفسية بعده يمكنه أن يكمل دراساته العليا للماجستير والدكتوراه. والمشكلة هنا أنَّ الحاصل على شهادات الصحة النفسية يطالب بحقوق متساوية مع خريج علم النفس من كليات الآداب. وتبدأ عند هذه النقطة صدامات متتالية (انظر مقال د. مني درويش في هذا الصدد).

وإزاء ما سبق اتخذت عدة إجراءات عملية حديثة في اتجاه إنشاء النقابة، اتخذت عدة مسارات منها:

١- **الحضور الإعلامي**: فأقامت لجنة مشروع النقابة عدة ندوات علمية تم التطرق خلالها إلى مثل تلك الموضوعات. وحضر أعضاء اللجنة عدة لقاءات تلفزيونية وإذاعية وصحافية خصصت لهذا الغرض⇐.

٢- **إقامة الندوات** تحت عناوين واضحة تبين أهمية إنشاء نقابة للمهن النفسية.

٣- **حضور المؤتمرات العلمية** التي أقيمت بكليات الطب مع دعم المؤتمرات التي تقام من أجل ترسيخ العلاقة بين علم النفس وعلاقته بالطب النفسي.

٤- **تخصيص أعداد ومقالات بالمجلات العلمية الرصينة** عن مشروع النقابة ودور علم النفس وإنجازاته ومجالاته. وبدء اهتمام كبار الأساتذة بإلقاء الضوء على أهمية نقابة المهن النفسية♦.

٥- **ضم العديد من** التربويين إلى لجنة مشروع النقابة لمناقشة دور النقابة

⇐ المشاركة في العديد من المؤتمرات ومن أمثلها:

- مؤتمر كلية الطب ١٨-٢٠ فبراير ٢٠٢٢ نقابة المهن النفسية والمستقبل المأمول للفريق العلاجي ومؤتمر كلية الطب وعلم النفس.
- والعديد من اللقاءات التليفزيونية مثل برنامج في النور مع أ/ نانسي مجدي.

♦ (انظر مقالات أ.د. أحمد خيري تحت عنوان تأملات معالج نفسي).

في إقامة الجسور بين الطرفين (شارك عدد كبير من أساتذة كلية التربية في اجتماعات اللجنة).

٦- الالتقاء بنقيب الاجتماعيين وأعضاء نقابة الاجتماعيين لبحث القضايا المشتركة وفض الاشتباك في عدد من الموضوعات المتقاطعة.

٧- الاستعانة بالأساتذة المهتمين بقضايا النقابة الذين أمضوا سنوات عديدة من عمرهم في هذا الدفاع عن هذه القضية.

ثالثها: اتخاذ إجراءات عملية لإنشاء النقابة

هذا الأمر هو ما وقف على رأس هذه الجهود حيث اتخذت عدة إجراءات عملية في هذا الصدد، ويمكن الرجوع إلى مقال د. سلوى سلامة عن الجهود التي بذلتها لجنة المشروع في هذا الصدد، وكذلك إلى ملحق (٣) الذي يلخص هذه الجهود.

وهو الأمر الذي أُجري على عدة خطوات، أبرزها:

- توحيد الجهود بجمع الجمعيات الخمس الكبرى في التخصص لتنظيم العمل في اتجاه إنشاء النقابة.
- توحيد الجهود كذلك من خلال الترحيب بوجود ممثلين للتربويين بين أعضاء لجنة المشروع وممثلين آخرين للاجتماعيين (ممثلا في نائب نقابة الاجتماعيين).
- إعادة صياغة مشروع النقابة وتنقيحه ⇐.
- تقديم مشروع النقابة إلى مجلس النواب وتبني عضو بارز بالمجلس للمشروع مع أخذ مختلف الموافقات عليه ومتابعة جهود المشروع بمجلس النواب ⇐.

ورغم كل هذه الجهود الإجرائية وبعد أن فُصل السيكولوجيون عن الاجتماعيين وبقي فقط إعلان النقابة وقفت عدة أشياء حالت دون أنهاء الموقف على ما كان مخططا له حيث:

⇐ انظر الفصل الأول من القانون في جدول ٣.

⇐ يمكن الرجوع إلى مقال سلوى سلامة الذي يوضح مختلف الخطوات التي اتخذت في العدد نفسه.

١- انتهاء الدورة التشريعية لمجلس النواب قبل انعقاد الجلسة الأخيرة التي كان سيحسم خلالها الموقف، ويتم خلالها إعلان إنشاء النقابة.
٢- انتهاء عضوية د. هبة هجرس بمجلس النواب، وعدم وجودها في التشكيل الجديد للمجلس، ما أوقف مختلف الإجراءات التي قامت بها. مع ضرورة إعادة الإجراءات مرة أخرى.
٣- ومما زاد الموقف سوءا وفاة أحد أبرز أعمدة مشروع النقابة وهو أ.د. حسين عبد القادر

نظرة أخيرة

للأسف لم يصاحب تزايد اهتمام المجتمع بعلم النفس وإدراكه لأهمية هذا التخصص الدقيق اعترافٌ شرعي بعلم النفس، بل تقاطع هذ التخصص الفريد مع عدة تخصصات لها مؤسساتها التي تحميها وترعاها. وحلل المجتمع الزواج العرفي من علم النفس ورفض الزواج الشرعي منه.

فأدرك الأطباء دور علم النفس، ومع ذلك لم يعترفوا في مؤسساتهم الصحية بتوصيف مهنة الأخصائي النفسي، وفي المدارس تتصارع الأدوار بين الأخصائي الاجتماعي (الذي كان مسئولًا عن جميع مجريات الأمور)، والأخصائي النفسي وهكذا الأمر في جميع الهيئات، فتعترف جميع الوزارات بأهمية علم النفس ودوره الفني، ولكنها لا تعطي له الحقوق الإدارية المقدمة لغيره من النقابيين الذين يعملون معه والأغرب من ذلك، أنَّه أنشئت نقابات مهنية تخصصية لجميع المهن المتقاطعة مع علم النفس، المعنية منها بالصحة النفسية أو المعنية بمجالات الخدمة النفسية المختلفة، وبقي علم النفس واحدًا من الفئات القليلة التي ليس لها نقابة حتى الآن.

ومن هنا تأتي أهمية إنشاء نقابة المهن النفسية لعدة أسباب ومبررات يشير إلى بعضها أساتذة التخصص بقولهم:

١-ضرورة قيام نقابة المهن النفسية لتهتم بمصالح أبنائها وتسعى لـرقيهم وتحسن من أدائهم وتنقي المجال من الدخلاء وغير المؤهلين.
٢-أهمية إصدار قانون جديد ينظم ممارسة مهنة العلاج النفسي تتقدم به النقابة وأحقية إصدار الترخيص من خلالها وليس من وزارة الصحة.
٣-الحاجة إلى وجود دستور أخلاقي يحدد الواجبات وينص على الحقوق

للأخصائيين النفسيين مع آلية تنفيذه (أحمد خيري حافظ).

ويحدد زين العابدين درويش الفعاليات التي يجب أن تقوم بها النقابة بقوله

.. المأمول أن تحقق هذه النقابة رسالتها الداعمة لتقدم علم النفس، وذيوع تطبيقاته العلمية والمهنية بمختلف صورها، وتأكيد التواصل العلمي بكل أشكاله، وشيوع المعرفة النفسية؛ بما يحقق نفع المجتمع المصري، ويحسن نوعية الحياة لأفراده وجماعاته-وذلك عن طريق قيامها بالفعاليات التالية:

- تشجيع صور التنمية الممكنة لمختلف تخصصات علم النفس، وإتاحة تطبيقاته على أوسع نطاق.
- المزيد من التكريس للبحوث في مجال علم النفس، وتطوير المناهج البحثية، وتوفير الظروف الملائمة لتطبيقات نتائجها، والإفادة منها.
- تأصيل جهود الأخصائيين النفسيين، بتأسيس المعايير العالية للأخلاقيات، والتصرفات، والإنجازات العلمية، والتطبيقية.
- توسيع نطاق انتشار المعرفة السيكولوجية عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية الدورية، والاجتماعات واللقاءات المهنية (محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا)، وإصدارات التقارير والمنشورات والمطبوعات العلمية والمهنية بمختلف صورها...

وأن تسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

الهدف الأول: تحقيق أقصى فعالية للنقابة؛ عن طريق دعم هيكلة ونظم التوجه الاستراتيجي للنقابة، الهادف إلى النمو والنجاح الدائمين. وتحسين وتطوير برامج النقابة، وخدماتها، وسبل تواصلها لزيادة مشاركة الأعضاء، والعمل على عُلو مكانتهم مهنيا ومجتمعيا.

الهدف الثاني: توسيع نطاق خدمات علم النفس في المجتمع، ودوره في النهوض بالصحة النفسية عموما.

الهدف الثالث: تأكيد الاعتراف بعلمية علم النفس.

وإلي أن يتم إنشاء نقابة المهن النفسية ستتوالى الجهود تطبيقا للقول المأثور لا يضيع حق وراءه مطالب.

(١) الفرق بين النقابات المهنية والنقابات العمالية

وجه المقارنة	النقابات المهنية	النقابات العمالية
من حيث المفهوم	النقابات المهنية هي تنظيم قانوني يتكون من أشخاص يعملون في مهنة واحدة، أو مهن متقاربة، أو صناعة، أو حرفة مرتبطة بعضها ببعض تهدف إلى تحسين ظروف العمل القانوني والمادي، للحفاظ على شرف المهنة والارتقاء بها، وتحسين مستوى أعضائها.[٢]	من النقابات العمالية هي عبارة عن تنظيم مكون من مجموعة من العمال منظم تنظيمًا قانونيًا من أجل حماية حقوقهم، والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، وتعرف في قانون العمل بأنَّها تنظيم مهني عمالي يشكل وفق أحكام القانون.[١]
من حيث التأسيس	النقابات المهنية تنشأ بموجب قانون خاص بها كنقابة المحامين والمهندسين والأطباء لكل منها قانونها الخاص ينظم عملها وأحكامها.[٣]	النقابات العمالية أو نقابات أصحاب العمل، تنشأ بموجب قانون العمل، وتتم بإيداع المستندات المحددة لدى الجهة الإدارية أو مسجل النقابات في وزارة العمل.[٣]
من حيث الشخصية القانونية	النقابات المهنية تعد من أشخاص القانون العام، إذ استقر الفقه والقضاء على أن النقابة المهنية تعد من المرافق العامة في الدولة، وعليه فإنَّها تتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ويمثلها نقيبها لدى الجهات الإدارية والقضائية، وتحال المنازعات بشأنها إلى المحاكم الإدارية أو يختص به القضاء العادي حسب ما حدد كل قانون اختصاصات الطعن الإداري بشأنها.[٣]	النقابات العمالية تُعد من أشخاص القانون الخاص؛ فهي تنشأ بإرادة العمال ولا تتدخل الدولة في إنشائها، فتخضع العلاقات القانونية بشأنها إلى اختصاص القضاء العادي، وتعد قائمة بالاسم الذي سجلت به وتكتسب الشخصية الاعتبارية وتمارس بهذه الصفة جميع الأعمال المصرح لها بممارستها وفقا لأحكام قانون العمل والأنظمة الصادرة بموجبه وبمقتضى النظام الداخلي لها.[٤]
من حيث إلزامية العضوية	في النقابات المهنية تكون العضوية إلزامية لأصحاب المهنة الواحدة، وهي شرط لمزاولة المهنة.[٣]	في النقابات العمالية لا تكون العضوية فيها ملزمة للعمال إنما اختيارية؛ لتنافي ذلك مع المعايير الدولية للحريات النقابية.[٣]
من حيث شروط	النقابات المهنية يشترط في عضوية النقابة أن يكون حاصلًا على المؤهل	النقابات العمالية يشترط أن تتوافر في الأعضاء صفة العامل، وأن يعمل في المهنة

العضوية	العلمي الخاص بقانون النقابة، وأن يكون مزاولًا للمهنة بحسب شروط النقابة المنتسب إليها.[٣]	التي تمثلها نقابته، والعامل حسب التعريف القانوني له هو كل شخص ذكرًا كان أو أنثى يؤدي عملًا لقاء أجر، ويكون تابعًا لصاحب العمل، حتى وإن كان قيد التجربة أو التأهيل.[٣]
من حيث أهداف النقابة	أهداف النقابات المهنية - تنظيم معاشات الشيخوخة والوفاة والعجز، وأي مساعدات مادية يحتاج إليها العضو من باب التعاون والمساعدة الاقتصادية. - توفير العمل المهني للأعضاء وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة. - تعد هيئة استشارية للدولة في مجال تخصصها.	أهداف النقابات العمالية فيما يأتي أبرز أهداف النقابة العمالية:[٤] رعاية مصالح العاملين والدفاع عن حقوقهم. تحسين علاقات وظروف العمل وشروطه والعمل على إجراء المفاوضات الجماعية وإبرام العقود. حل النزاعات الفردية والجماعية للعمال. رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعمال. تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لمنتسبيها. تمثيل العمال لدى المؤسسات ذات العلاقة بالشؤون العمالية والاقتصادية والاجتماعية
من حيث العقوبات التأديبية	في النقابات المهنية قد تصل العقوبة إلى الشطب من سجل النقابة وحرمان العضو من ممارسة مهنته.[٤]	في النقابات العمالية قد تصل إلى الفصل من عضوية النقابة دون حرمانه من العمل في مهنته.[٢]

ضحى الشافعي، ٢٠٢٢، الفرق بين النقابات المهنية والعمالية، https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82_

جدول (٢)

مقتطفات من مقال

وقائع جلسات لجنة إعداد مشروع النقابة

د. سلوى سلامة

مرَّ مشروع إنشاء نقابة للمهن النفسية بمراحل عدة، بُذلت خلالها العديد والعديد من الجهود في موجات متتالية.

وبين جهود سابقة (قادها أ.د. حسين عبد القادر رئيس جمعية التحليل النفسي وعدد من الأساتذة الأجلاء، والتي أسفرت عن صياغة قانون النقابة، ومحاولة أخفقت في تقديم القانون إلى مجلس الشعب)، وجهود راهنة (قادتها جمعية رابطة الأخصائيين النفسيين (في ظل إدارتها الحالية التي تولت مهامها في عام ٢٠١٥)، ودعوتها للجمعيات النفسية الخمسة الكبرى في مصر لإعادة تنسيق ما يمكن أن يدعم جهود إنشاء نقابة المهن النفسية، واستضافتها لجميع المهتمين بالأمر ضمن اللجنة العلمية الاستشارية للرابطة). نعرض في سطور ملخصا لوقائع اجتماعات لجنة مشروع إنشاء النقابة، نحاول بها أن نعبر على جسر الماضي إلى أَرض الواقع الراهن...

في (١٨ فبراير٢٠١٧). عقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية للمشروع ونتج عنه حمل الشعلة، وتوحيد رؤية أقطاب التخصص متمثلة في تأسيس اللجنة التأسيسية والاستشارية لإعداد مشروع نقابة المهن النفسية.

في (١٤ و١٨/مارس- ٢٠١٧) راجع ونقح أعضاء اللجنة مشروع القانون الذي قدمه أ. د. حسين عبد القادر، وأعدوا الخطاب الموجه لرئيس مجلس النواب استعدادا لتقديمه للمجلس.

بتاريخ (١٩ يوليو ٢٠١٧): سلم بالفعل مشروع قانون النقابة إلى لجنة المحفوظات بمجلس النواب، تحت رقم ٧٧٧٧.

(١٤ يناير ٢٠١٨): أهم اجتماعات اللجنة كونه حقق تأييد النائبة د. هبة هجرس لمشروع القانون، بعد قناة التواصل التي فتحتها أ.د. سميحة نصر معها، لعرض موضوع المشروع عليها بهدف تبنيها له داخل مجلس النواب.

من ٢٠ يناير حتى ١٨ فبراير ٢٠١٨: عمل اللجنة الاستشارية لمشروع النقابة

برئاسة أ. د. أيمن عامر على جمع الحشد العلمي لقضايا النقابة ودعوة كبار أساتذة علم النفس في مختلف التخصصات، في مصر للكتابة عن قضايا المهنة والعاملين بها، وإصدار عدد خاص من إحدى مجلات الرابطة لطرح رؤى الأساتذة لقضايا التخصص والقضايا المرتبطة بنقابة المهن النفسية.

٦ مارس ٢٠١٨: قدمت النائبة هبة هجرس القانون إلى مجلس النواب وتم إحالته إلى اللجان المختصة.

٢ أبريل ٢٠١٨: عقد ندوة بالمجلس الأعلى للثقافة وبحضور النائبة هبة هجرس للإعلان عن نيل القانون الموافقة من حيث المبدأ وإشهار إنجازات اللجنة الاستشارية للمشروع وتوقيع رؤساء مجالس إدارة الجمعيات النفسية على القانون.

من ٢٠ يناير حتى ١٨ فبراير ٢٠١٨: دعوة اللجنة الاستشارية لكبار أساتذة علم النفس للكتابة والتوثيق لرؤاهم في قضايا المهنة والعاملين بها، ومسارات ومشكلات التخصصات النفسية كشهادة منهم لواقع العمل بالمهن النفسية.

٨ ديسمبر ٢٠١٨: إصدار اللجنة الاستشارية قرارا بتوجيه الشكر والدعم إلى النائبة د. هبة هجرس وتأكيد إعلانها المتحدث الرسمي الوحيد عن القانون في مجلس النواب، ونشر البيان في جريدة بلدنا اليوم وجريدة صدى البلد يوم الأحد الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨.

خلال الشهر نفسه الرد الإعلامي على أحد النواب المعترضين (النائب الدكتور مجدي مرشد) على مشروع القانون. بنشر بيان في إحدى الجرائد.

من٢٢ يوليو حتى٢٧ سبتمبر ٢٠١٩: عقد ثلاث اجتماعات مع ممثلي نقابة المهن الاجتماعية، في إطار تقريب وجهات النظر حول القانون، ولكسب دعم زملاء في العمل النفسي والاجتماعي داخل مجلس النواب (نقيب الاجتماعيين أ. د. عبد الحميد زيد، ووكيل الاجتماعيين أ. د. سمير عبد الفتاح، وعدد من الأعضاء بنقابة المهن الاجتماعية). ولم تثمر الاجتماعات الثلاثة عن تحقيق تقدم ملموس في تقريب الرؤى.

يناير ٢٠٢٠: إحالة د. هبة هجرس القانون إلى لجنة جديدة بعد سحبه من اللجنة الاجتماعية؛ حيث تمت الموافقة على قانون نقابة المهن النفسية وتقرر فيها فصل المهن النفسية عن المهن الاجتماعية. وتحددت جلسة للوزارات المعنية لمناقشة بنود

القانون وإبداء الرأي والملاحظات عليه.

١٠ مارس ٢٠٢٠: سلمت د. هبة هجرس الملاحظات على بنود القانون المقدمة من ممثلي الخمس وزارات هي: وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الصحة والسكان ووزارة التضامن وأخيرا وزارة التخطيط والمتابعة، بلغ عددها (٤٧) تعديلًا على مجمل مواد القانون الـ (١١٠) مادة.

الفترة من ٢٠ مارس حتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٠: راجعت اللجنة الاستشارية وناقشت التعديلات الـ ٤٧ المقدمة من ممثلي الوزارات في مجلس النواب. وأقرت الموافقة على (٣٩) اقتراحًا من مُجْمَل الاقتراحات المقدمة. وسجلت اعتراضها على (٨) اقتراحات فقط، موضحة أسباب اعتراضها في تقرير تفصيلي قدمته للدكتورة هبة هجرس.

ملحق (٣)

لمحة عن إدخال الخدمة النفسية
بوزارة التربية والتعليم المصرية

د. شحاتة زيدان

استجاب الدكتور فتحي سرور الذي كان مهتمًا بتطوير التعليم في فترة توليه الوزارة، وكان مهتمًا كذلك بتطوير المنظومة التربوية التي تقدم الدعم التربوي، وفي ظل عدم رضاه عن أداء الأخصائي الاجتماعي المدرسي منفردًا بالمدارس الحكومية، استجاب برحابة صدر إلى مَا قدمه الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود السيد، والأستاذ الدكتور زين العابدين درويش لتشكيل لجنة استشارية للخدمة النفسية المدرسية.

تكوّنت اللجنة من عدد من أساتذة علم النفس والتربية الكبار: من كليات الآداب الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود السيد، والأستاذ الدكتور زين العابدين درويش، والأستاذة الدكتورة صفاء الأعصر، والأستاذ الدكتور محمود أبو النيل، ومن تربية: الأستاذ الدكتور فؤاد أبو حطب، والأستاذ الدكتور حامد زهران. على أن يكون مقرر اللجنة السيدة الأستاذة روحية الحلواني بصفتها مستشار الفلسفة بالوزارة في ذلك الحين والمسئولة عن علم النفس.

تكفلت اللجنة بعقد مسابقة بناءً على مذكرة للوزير قدمها الأستاذان مقترحًا المشروع (الدكتور عبد الحليم محمود السيد، والأستاذ الدكتور زين العابدين درويش) تقضى بتقديم تدريجي لبعض الأخصائيين النفسيين خريجي أقسام علم النفس بكليات الآداب على أن يتم ذلك بشكل تجريبي في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١. واُختيرت ثلاث مدارس: (الأورمان الثانوية بالجيزة، ومدرسة إسماعيل القباني بالقاهرة، ومدرسة إنصاف سرى الثانوية بالزيتون)، واُختير عدد ثمانية أخصائيين نفسيين عبر مسابقة تقدم إليها ١٤٠٠ خريج من كليات الآداب، وذلك تنفيذًا للقرار الوزاري رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن تعيين أخصائيين نفسيين من خريجي أقسام علم النفس لمزاولة الخدمة النفسية بالمدارس.

وبعد انتهاء عامين دراسيين ١٩٩١/١٩٩٢، ١٩٩٢/١٩٩٣، تقدمت اللجنة

بمذكرة تقويم ما قدمته الخدمة النفسية بالمدارس المختارة، وأداء الثمانية أخصائيين الذين تم اختيارهم خلال العامين، وطلبا فيها اعتبار العامين مدة كافية للحكم على نجاح تلك التجربة، وإمكان تعميمها على عواصم محافظات الجمهورية تدريجيًّا حسب توفر الدرجات المالية والوظيفية لشغل تلك الوظائف حسب ظروف كل محافظة.

تم تعميم الخدمة النفسية وتوسعت أنشطتها وتنظيم دورات تدريبية متعددة، وكان أكبرها قد عقد بمركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٦، لعدد كبير ممن تم اختيارهم للإشراف الإداري والفني على تلك الخدمة، على أن يجري إنشاء مكتب مستقل للخدمة النفسية يشغله مستشار يوازي في الوظيفة مستشار التربية الاجتماعية إلا أن الوظيفة استثمرت لمادة علم النفس بالإضافة إلى الخدمة النفسية بعدما انفصل علم النفس عن مستشار المواد الفلسفية. بعد ذلك تم تعميم الخدمة وأصبح لها كوادرها.

ملحق (٤)

مقتطفات من مقال

وضع أقسام علم النفس بكليات التربية

بين جيل الرواد والواقع والمأمول

د. مُنى عبد الحميد درويش

بدأت دراسة علم النفس بصفته تخصصا في كليات الآداب في أوائل الستينيات حيث كان تحت مسمى قسم علم النفس والاجتماع (بجامعة عين شمس) يتخصص فيه الطالب بعد السنة الثانية، أمَّا في علم النفس أو في علم الاجتماع، وفى جامعة القاهرة كان علم النفس والفلسفة في قسم واحد حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي. أمَّا كلية التربية فكانت هي الكلية الوحيدة التي بها قسم لعلم النفس حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي وهي كلية للدراسات العليا فقط في أحد التخصصات التالية: أصول التربية، المناهج وطرق التدريس، الصحة النفسية، علم النفس.

كان إعداد المعلم يتم في كلية المعلمين التي كان يلتحق بها الطالب بعد حصوله على الثانوية العامة، وكانت تشتمل على تخصصات: اللُّغات والدراسات الاجتماعية والفلسفة والجغرافيا، وكذلك تخصصات العلوم الطبيعية التي تضم الكيمياء، والفيزياء، والبيولوجي، والرياضيات. وحين تحولت كلية المعلمين إلى كلية التربية بجامعة عين شمس حافظت على تخصصات مرحلة الليسانس والبكالوريوس، وأضافت إليها التخصصات التي كانت موجودة بكلية التربية في الدراسات العليا، التي تشمل أصول التربية والمناهج وطرق التدريس والصحة النفسية وعلم النفس. وعلى غرارها نشأت العديد من كليات التربية في المحافظات المختلفة، بالإضافة إلى كلية التربية بجامعة حلوان وكلية التربية بجامعة الأزهر وكليات البنات بجامعة عين شمس.

وشهد تطوير كليات التربية في السنوات الأخيرة تغيرًا في فلسفتها وفي مناهجها وفي تخصصاتها، فقد تم إنشاء قسم التربية الخاصة لطلاب الليسانس والبكالوريوس ليحصل منه الطالب على درجة البكالوريوس في التربية الخاصة، كما أُنْشِئَ قسم علم النفس ليحصل فيه الطالب على درجة الليسانس في علم النفس، مع ملاحظة أنَّ المواد

التي يدرسها الطالب في هذا القسم هي نفسها المواد التي يدرسها الطالب في قسم علم النفس بكلية الآداب.

أما الواقع الحالي فيشير إلى أن الأقسام بكليات التربية بالجامعات المختلفة يمكن أن تندرج تحت ثلاث فئات، أقسام علمية (رياضيات، بيولوجي، كيمياء...) وأقسام تربوية (أصول التربية، مناهج وطرق تدريس، تربية مقارنة...) وأقسام للغات (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، اللغة الألمانية...). ويقع قسم علم النفس ضمن الأقسام التربوية على الرغم من اختلافه عنها جميعها في عدة نقاط حيوية من أبرزها:

أولًا قسم علم النفس به درجة جامعية أولى حيث يقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بشروط داخلية يحددها القسم والتنسيق الداخلي للكلية، وهذا لا ينطبق على باقي الأقسام التربوية إذ لا يوجد بها درجة جامعية أولى وإنما برامج للدراسات العليا فقط.

ثانيًا تُدَرس الأقسام التربوية جميع مقرراتها لجميع أقسام الكلية (العلمية واللغات)، وهذا لا ينطبق على قسم علم النفس؛ حيث يُدرس القليل جدًّا من مقرراته لجميع أقسام الكلية مثل علم النفس التربوي –مثلما يتم تدريس أفرع معينة من علم النفس لكليات أخرى على مستوى الجامعة– ولا يتم بالطبع تدريس باقي مقررات القسم أو أفرع علم النفس الأخرى مثل علم النفس العلاجي أو علم النفس الفسيولوجي لأقسام الكلية الأخرى من غير قسم علم النفس.

ثالثًا جميع مقررات الأقسام التربوية مقررات تربوية عامة تندرج تحت فروع ومجالات علم التربية الصرفة، وهذا لا ينطبق على قسم علم النفس؛ إذ إنَّ مقرراته علمية تخصصية دقيقة، ولذلك لا يتم تدريس جميعها لباقي أقسام الكلية كما هو الحال بالنسبة للأقسام التربوية الأخرى.

وبناء على ما سبق قامت الأقسام التربوية بإتاحة برامج الدراسات العليا بها لخريجي جميع الأقسام، إذ درسوا بالفعل مقرراتها عبر المرحلة الجامعية الأولى إلى جانب مواد التخصص بالقسم الذي ينتمون إليه، وهنا ظهر التساؤل الذي أربك الموقف تماما وهو كيف يتاح استكمال الدراسات العليا بقسم علم النفس لغير خريجي القسم، وهم لم يدرسوا جميع مقرراته، وليس لديهم المعرفة الأساسية بالتخصص، التي تُبنى عليها

مقررات برامج الدراسات العليا.

ساعد الوضع السابق، بالإضافة إلى عدم الإلمام بمعلومات كاملة وحقيقية عن أقسام علم النفس، وما تُقدمه من مقررات بكليات التربية، على تكوين بعض الأفكار المغلوطة وغير الصحيحة لدى البعض عن قسم علم النفس بكلية التربية، وصلت إلى عدم معرفة البعض بأن قسم علم النفس بكلية التربية به درجة جامعية أولى أصلًا.

دفعني ما سبق إلى بلورة بعض الأفكار التي قد تساهم في حل الإشكالية الحالية بين أقسام علم النفس بالكليات المختلفة، وتتجه بالقضية إلى مستوى أعلى من التجريد، يؤدي إلى النهوض بتخصص علم النفس في مصر والوطن العربي إلى مرتبة أعلى مما هو عليها الآن، وآمل أن يُنظر إليها يومًا ما بشيء من الاعتبار.

(اقرأ باقي المقال في العدد القادم من مجلة دراسات عربية)

ملحق (٥)

جدول (٣) بشأن
إنشاء نقابة المهن النفسية

*مدخل إيضاحي:

مع بزوغ علم النفس الحديث وانفصاله عن الفلسفة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٧٩م)، لم تكن مصر غائبة عن هذه النقلة الكيفية في متابعة الأحدث في العالم، وها هو الشيخ محمد شريف سليم يصدر أول كتاب يحمل اسم "علم النفس" (أغسطس ١٨٩٥)، لتقرره وزاره المعارف (التربية والتعليم) عام ١٩١١ لمدارس المعلمين والمعلمات، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف الاهتمام بدور علم النفس في خدمة المجتمع.

أو مشاكل أفراده، حتى كان إنشاء أول قسم متخصص لعلم النفس بكلية الآداب – جامعة عين شمس عام ١٩٥٠، والذي بدأت الدراسة به عام ١٩٥٢ ليعمل بواكير خريجة بمصلحة الكفاية الإنتاجية منذ عام ١٩٥٦ لتتواصل ميادين العمل بعدها، ما بين مراكز بحثية ميدانية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، ووزارات ومؤسسات وجمعيات أهلية ليتأكد الدور والرسالة، وبخاصة مع اتساع رقعة الخريجين وأعدادهم، بعدما أصبحت أقسام علم النفس قاسما مشتركا في كليات الآداب كافة منذ انفصال قسم علم النفس عن قسم الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٧٣ ومن بعدها جامعة الإسكندرية... وهلم جرا.

إنَّ ما ينيف على ستين عاما مضت، بل وللحق ما يتجاوز قرنا كاملًا، ودور الأخصائي النفسي لا يقف عند المدرسة أو وزارة الصناعة والقوى العاملة، ووزارة الصحة (المؤسسات العلاجية)، والشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي الآن)، بل والقوات المسلحة التي كانت منذ خمسينيات القرن الماضي ذات اتجاه رائد في الاستعانة بدور الأخصائي النفسي، وما أكثر الميادين والمؤسسات التي كان للأخصائي النفسي إسهام لا غنى عنه في تقديم الخدمة النفسية العامة أو الخاصة التي يحتاجها الميدان،

إلا أن ذلك الدور الذي تعددت ميادينه لم يتواكب معه ما كان مفترضًا وواجبًا من إنشاء نقابة مهنية، تضم بين جوانحها جميع العاملين بالمهن النفسية من المتخصصين في هذه الميادين، من خريجي أقسام علم النفس الذين تتزايد أعدادهم سنويًّا (وهم الآن يربون على سبعين ألفًا ويزيدون)، إلا أنَّهم ومعهم أعضاء هيئات التدريس بجميع أقسام علم النفس بكليات الآداب وما يعادلها لا ينتمون بحكم تخصصهم، وتوصيف أعمالهم، إلى النقابات المهنية التي ينتمي إليها زملاؤهم بالكليات الأخرى، ذلك أن الطبيعة الخاصة للمهن النفسية التي يعمل في ميادينها خريجو أقسام علم النفس تجعل من التخصص تفردًا لا يتداخل مع أي مهنة أخرى، فالأخصائي النفسي في المدرسة لا يمكن أن ينتمي بحكم توصيف مهنته إلى نقابة المعلمين، ولا إلى نقابة الاجتماعيين، وبالمثل فإن الأخصائي النفسي في وزارة الصحة لا يمكن له هو الآخر أن ينتمى إلى أي من نقابتي المهن الطبية أو المهن الاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة للأخصائي النفسي في وزارات التضامن الاجتماعي، والصناعة، والقوى العاملة، وغيرها من الوزارات أو الهيئات والمؤسسات التي أصبح دور الأخصائي النفسي فيها دورًا أساسيًّا مع أقرانه من العاملين الذين ينضوون في نقابات مهنية، أو حتى نقابات عمالية تحمي غدهم، وتطور مستواهم المهني، وتقدم لهم الخدمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتنظم لهم وأسرهم رعاية صحية واجبة مع غيرها من الخدمات التي يحظى بها أقرانهم في جميع النقابات المهنية الأخرى، ومن قبل ومن بعد لا يمكن إغفال دور النقابة في حماية المهنة من الدخلاء وغير المتخصصين بجانب الإسهام في تطوير إعداد الأخصائي النفسي والإسهام مع الجهات المعنية في النهوض بدور المهنة في جميع ميادينها.

*لم يكن مطلبنا والحال هذه بإنشاء هذه النقابة التي أملنا أن تسهم بدور واجب وفعّال في دراسة المشكلات النفسية وعوارضها، التي تلف شمل جل جنبات الواقع سواء اتصل ذلك بالفرد أم المجتمع، بجانب ما تحققه من خدمات إنسانية ومهنية للأخصائي النفسي ذاته، مجرد مطلب عارض أو هدف آني نسعى له اليوم فحسب، بل كان سعيا متصلًا لم تتوقف عن المطالبة به أجيال متعاقبة منذ ستينيات القرن الماضي، – إيمانا بالدور والرسالة – وهو ما مضينا به في كل اتجاه، وما أكثر ما سعينا لتحقيقه دون كلل، وما أكثر ما طرقنا الأبواب، لكن ما من مجيب غير وعود لفها جميعها أفق طال

انتظار فجره، ولم يكن أمام الأخصائيين النفسيين على اختلاف تخصصاتهم ومهنهم، سوى إنشاء الجمعيات الأهلية كخطوة على الطريق أملًا في غد يبدد ظلمة أمس طال عليه المكث، لتتواصل مسيرة الآمال بتحقيق المطالب العادلة التي تسهم في نهضة الوطن والمواطنين، ونحسب أن إنشاء نقابة للمهن النفسية خطوة في هذا السبيل الذي يتطلع إلى آمال أخرى لتنظيم ممارسة المهن النفسية، والنهوض بمستواها، والعمل على تطويرها في مختلف الميادين، بجانب ما تحققه للأخصائيين النفسيين أنفسهم من التزامات وحقوق عندما تلم شملهم نقابة مهنية تكفل لهم ما تحقق للنقابات المهنية القائمة كافة من خدمات، ودور ورسالة.

*وها هو مشروع قانون إنشاء نقابة المهن النفسية، الذي نثق أنه سيرى النور في ظل مجلسكم الموقر، ليتحقق للمهنة والمهنيين –مِن الأخصائيين النفسيين– ما كنا نسعى له طوال عقود كان حاضرنا اليوم إيذانا بغده، ذلك الذي نرى نجوما عدة مفعمة بالآمال قد بدأت ترصع سماء الوطن بنورها والله الموفق.